



صافي أصولنا الأجنبية السيادية يزيد على 500٪ من الناتج المحلي الإجمالي

«فيتش»: الميزانيات العمومية والخارجية للكويت لا تزال بين الأقوى عالمياً



قالت وكالة التصنيف الائتماني «فيتش»، إن الميزانيات العمومية والخارجية للكويت لا تزال بين أقوى الحكومات السيادية المصنفة من قبل الوكالة، وذلك رغم تقلبات الحادة في أسعار النفط منذ عام 2014.

وقدرت الوكالة، في تقرير حديث لها، حجم مركز صافي الأصول الأجنبية السيادية للكويت بأكثر من 500٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو المعدل الأعلى بين جميع الدول السيادية المصنفة من قبلها، و10 أضعاف متوسط الحكومات التي تحمل التصنيف AA.

وذكرت أن إجمالي حجم الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفض، متوقعة أن ينخفض إلى 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية الحالية، إلا أنها تتوقع أيضاً أن يتسع عجز الميزانية في السنوات المقبلة، وأن يرتفع الدين الحكومي إلى 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط، وذلك وسط توقعات بأن تكون أسعار خام «برنت» السنوية 70 دولاراً للبرميل في 2022، و60 دولاراً 2023، و53 دولاراً على المدى المتوسط. وتوقعت الوكالة أن يتقلص العجز بشكل حاد إلى 1.6٪ من إجمالي الناتج المحلي في السنة المالية الحالية مقارنة مع 20.6٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال العام المالي

الماضي، وهذا يشمل إيرادات الفوائد الاستثمارية المقدرة للهيئة العامة للاستثمار، والتي لم يتم الإفصاح عنها رسمياً. وأشارت الوكالة إلى توقعاتها أن تنمو الإيرادات بأكثر من 50٪ لتصل إلى 21.8 مليار دينار، مدفوعة بزيادة 75٪ بأسعار النفط وزيادة طفيفة في الإنتاج، وذلك بعد انخفاضها بنسبة 32٪/العام الماضي، مبيّنة أنه خلال أول 9 أشهر من العام المالي الجاري بلغ عجز الموازنة 0.7 مليار دينار، بانخفاض قدره 87٪ على أساس سنوي بسبب ارتفاع أسعار النفط وانخفاض الإنفاق في الميزانية، مرجحة أن يرتفع

الإنفاق في الأشهر الأخيرة من السنة المالية.

وذكرت أنه في أغسطس الماضي وبسبب قيود السيولة، دعت الحكومة الوزارات إلى إجراء تخفيضات في الإنفاق بنسبة 10٪ مقابل الميزانية، وتقدر الوكالة أن الإنفاق في العام المالي الحالي سيكون أقل من مليار دينار (2,3٪ من الناتج المحلي الإجمالي) عن الميزانية. وتطرقت الوكالة إلى تخفيض تصنيف البلاد طويل الأجل من AA إلى AA- مبيّنة أنه يعكس القيود السياسية المستمرة على اتخاذ القرار، والتي تعيق معالجة التحديات الهيكلية المتعلقة بالاعتماد

الهائل على النفط، ودولة الرفاهية السخية والقطاع الحكومي الكبير.

من جانب آخر، قالت الوكالة إن المؤشرات الهيكلية ضعيفة نسبياً، مضيفة أن الاعتماد على النفط ومؤشرات الحكومة الضعيفة نسبياً تؤثر على تصنيف الكويت التي لا تزال تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، في حين أن نتائج الميزانية شديدة الحساسية لأسعار النفط، لافتة إلى أن تغير سعر النفط بمقدار 10 دولارات للبرميل يؤثر في الميزانية بنحو 5.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مع تساوي جميع العوامل.

اختتم البنك الأهلي الكويتي، احتفالاته بالذكرى السنوية للعيد الوطني وعيد التحرير لدولة الكويت، وتعبيراً عن روح الفخر والاعتزاز بالوطن، فقد قام البنك بالعديد من المبادرات الداخلية والخارجية، والتي كان أبرزها إطلاق أغنية «عمري لأهلي» الاحتفالية بالتعاون مع الفنان الكويتي المحبوب عيسى المرزوق.

وساهمت دولة الكويت، ولا تزال، في إثراء حياة الكثيرين وقدمت فرصاً لا حصر لها للأفراد في مختلف مناحي الحياة. وفي إطار حرصه على تجسيد روح الانتماء للوطن والتفاني في خدمته، قام البنك الأهلي الكويتي بإعداد خطة داخلية تضم مبادرات تستهدف إحياء هذه الذكرى الغالية وذلك بمشاركة موظفي البنك مع بعضهم البعض، ومع العملاء بمختلف الفروع المنتشرة على امتداد دولة الكويت.

وفي معرض تعليقه على البرنامج الداخلي للفعاليات، قال لؤي مقامس، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي



لؤي مقامس

الكويتي – الكويت: يفخر البنك بمشاركة شبكة فروعه وإداراته المختلفة في المسابقة التي تم إطلاقها بعنوان «أفضل تصميم إبداعي»، والتي تضمنت تزيين الفروع والإدارات التي يعملون بها. وكانت الأعمال الإبداعية التي قدمها المشاركون محل تقدير وبمشاركة موظفي البنك مع إعجابهم بها وبالحماس الذي تحلى به موظفوننا. ونظراً لروعة التصميم، فقد كان من الصعب اختيار الفائزين بجوائز نقدية لسنة فائزين. وجاء الفائزون ضمن فئة

«أفضل فرع من حيث الزينة»، على النحو التالي: المركز الأول كان من نصيب فرع «الشعب»، تلاه في المركز الثاني فرع «الجهراء 1»، ثم فرع «العدان» في المركز الثالث. أما الفائزون ضمن فئة «أفضل إدارة من حيث موظفي البنك بالاحتفالات، التالي: حصلت «إدارة الخدمات المصرفية للأفراد» المركز الأول، ثم «إدارة الموارد البشرية» المركز الثاني، ثم «مركز الاتصال» في المركز الثالث.

وفي إطار حرص البنك الأهلي الكويتي على مشاركة الشعب الكويتي احتفالاتهم وترك لحظات لا تنسى، فقد أطلق البنك أغنية حظيت بانتشار واسع بين الجمهور. وتعليقاً على هذه الأغنية، قال مقامس: عندما قررنا إطلاق أغنية، فقد كان هدفنا مشاركة الشباب الكويتي وتبسيط الضوء على مواهبهم الثرية. فكرة الأغنية مستلهمة، في الواقع، من معنى الوحدة والتضامن والتلاحم للشعب الكويتي، هذا، وقد حرصنا على تصويرها بطريقة تجمع

بين الحداثة وتراث دولة الكويت، وهي مستلهمة من روح الشباب الكويتي اليوم. وتبرز الأغنية طابع التنوع الذي يميز المجتمع الكويتي حيث تم تصويرها في عدة أماكن على امتداد الدولة. وحرصاً منا على استمتاع موظفي البنك بالاحتفالات، فقد تم بث الأغنية في المقر الرئيسي، وتم منح الموظفين عدداً من الهدايا التذكارية التي تجسد طابع دولة الكويت بهذه المناسبة.

واختتم مقامس كلمته: أود أن أتوجه بالشكر والتقدير لفريق العمل بالبنك الأهلي الكويتي، لجهودهم في نجاح كافة الفعاليات ومنها أغنية «عمري لأهلي». تجدر الإشارة إلى أنه قد تم بث الأغنية على منصات التواصل الاجتماعي للبنك، وحصدت أكثر من 1,6 مليون مشاهدة، ونحن فخورون بإطلاقها كهدية منا لوطننا. كما أود أن أشكر فريق العمل وشبكة فروعنا على حماسهم وإخلاصهم، وأتوجه بخالص التهنية للفائزين في هذه المسابقة.



فرع «الشعب» فاز بـ «أفضل فرع من حيث الزينة»

الحكومة «قادرة».. حتى من دون «الدين العام»

افتترض «فيتش» الاتفاق على قانون الدين العام هذه السنة، رغم استمرار بعض عدم اليقين، وقالت إنه حتى من دون قانون للدين العام، الحكومة ستظل قادرة على الوفاء بالتزاماتها التمويلية، ومع ذلك، فإن الصعوبات في تمرير القانون والجمود المؤسسي أجبرت الحكومة على الاعتماد على تدابير مؤقتة، معتبرة هذا الاعتماد أمر غير معناد بالنسبة لمستوى تصنيف الكويت.

التكيف الجاد مع صدمات النفط.. غائب عن الكويت

ذكرت «فيتش» أن هناك غياباً لأي تكيف مالي جدي مع صدمات أسعار النفط الأخيرة، فيما آفاق الإصلاحات مازالت ضعيفة، رغم بعض التطورات السياسية الإيجابية في إطار الحوار الوطني، وأن الانقسامات السياسية لا تزال قائمة، رغم الحوار الوطني، مرجحة أن تعيق أي إصلاحات أوسع نطاقاً للجمود المالي في الكويت.



إعلان تذكيري

شركة المباني - شركة مساهمة كويتية عامة

دعوة لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية

يسر مجلس إدارة شركة المباني -شركة مساهمة كويتية عامة بدعوة السادة مساهمي الشركة الكرام لحضور إجتماع الجمعية العامة العادية لشركة المباني (ش.م.ك.ع)، والتي تقرر إنعقادها يوم الأحد الموافق 27 مارس 2022م في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً بمقر الثقيوز - منطقة الري - مكتب إدارة الثقيوز - المرحلة الثانية، وذلك بهدف مناقشة البند الوارد على جدول أعمال الجمعية العامة العادية، وذلك على النحو التالي:

جدول أعمال الجمعية العامة العادية

1. إنتخاب مجلس إدارة جديد للشركة عن الثلاث سنوات القادمة.

وعليه نود من السادة المساهمين أو من يمثلهم قانونياً والذين لديهم الرغبة بحضور إجتماع الجمعية العامة العادية كما هو محدد بالزمان والمكان الموضحان أعلاه مراجعة مقر الشركة، الكائن في الثقيوز - منطقة الري - مكتب إدارة الثقيوز - المرحلة الثانية ما بين الساعة 9:00 صباحاً وحتى الساعة 2:00 ظهراً - هاتف: 22244444 أو البريد الإلكتروني: omar@mabaneer.com وذلك لإستلام الآتي:

1. صورة من جدول أعمال الجمعية العامة العادية.

2. أصل إستمارة التوكيل وبطاقة حضور إجتماعي الجمعية العامة.

ملاحظة

في حالة عدم إكتمال النصاب القانوني اللازم توفره لصحة إنعقاد إجتماع الجمعية العامة العادية فإن الإجتماع اسوف يتم تأجيله إلى يوم الأحد الموافق 03 إبريل 2022 في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً بذات المكان السابق تحديده ومناقشة ذات البند الوارد على جدول الأعمال السابق عرضه.

والله ولي التوفيق،،

مجلس الإدارة

إعلان تذكيري

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

لمساهمي شركة دبي الأولى للتطوير العقاري ش.م.ك.ع



قوة التطوير العقاري

يسر مجلس إدارة شركة دبي الأولى للتطوير العقاري ش.م.ك.ع دعوة السادة المساهمين لحضور الجمعية العمومية العادية للشركة للسنة المالية المنتهية في 2021/12/31 وذلك يوم الثلاثاء الموافق 2022/03/29 الساعة 11:30 صباحاً، وذلك بمقر الشركة الكائن في – المرقاب – شارع خالد بن الوليد – برج المزايا (1) – الدور (22) وذلك لنظر الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال الآتي:

” جدول أعمال الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2021/12/31 ”

- مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي ونتائج أعمالها للسنة المالية المنتهية في 2021/12/31 والمصادقة عليه.
- تلاوة كل من تقرير الحكومة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31 والمصادقة عليهما.
- مناقشة تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن نتائج البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 2021/12/31 والمصادقة عليه.
- مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2021/12/31 والمصادقة عليها.
- استعراض أية مخالفات رصدتها الجهة/الجهات الرقابية وأي عقوبات صدرت نتيجة تلك المخالفات ونتج عنها تطبيق جزاءات (مالية وغير مالية) على الشركة (إن وجدت).
- استعراض تقرير التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات الصلة عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31 والتعاملات التي ستتم خلال السنة المالية التي ستنتهي في 2022/12/31 والموافقة عليه واعتماده.
- مناقشة اقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31.
- مناقشة اقتراح توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31.
- مناقشة الموافقة على الترخيص لرئيس مجلس الإدارة أو لأي من أعضاء مجلس الإدارة، أن يجتمع بين عضوية مجلس إدارة شركتين متناهتين أو أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة، أو أن يتجر لحسابه أو لحساب غيره في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة عن سنة 2022، وذلك وفقاً لنص المادة 197 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ووفقاً لنص المادة 16 من النظام الأساسي.
- مناقشة الموافقة على الترخيص لمن له ممثل في مجلس الإدارة أو لرئيس أو لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية أو أزواجهم أو أقاربهم من الدرجة الثانية أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والتصرفات التي تبرم مع الشركة أو لحسابها عن سنة 2022، وذلك وفقاً لنص المادة 199 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، ووفقاً لأحكام المواد (4/7)، (5/7)، (6/7) للقاعدة السادسة من الفصل السابع من الكتاب الخامس عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية.
- مناقشة المصادقة على رهن عقارات واستثمارات الشركة مقابل قروض وتسهيلات ائتمانية ممنوحة إلى الشركة الأم الرئيسية.
- مناقشة الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
- مناقشة إخلاء طرف السادة/ أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31.
- مناقشة الموافقة على اعتماد بند المسؤولية الاجتماعية في البيانات المالية للسنة المالية التي ستنتهي في 2022/12/31 بمبلغ قدره 20,000 د.ك (عشرون ألف دينار كويتي).
- مناقشة تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية التي ستنتهي في 2022/12/31، وتقويض مجلس الإدارة بتحديد أعابيه، على أن يكون مراقب الحسابات من ضمن المسجلين في السجل الخاص لدى هيئة أسواق المال مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقب الحسابات.
- مناقشة استقالة أعضاء مجلس الإدارة
- انتخاب مجلس إدارة جديد للشركة للثلاث سنوات القادمة.

كما نسترعى انتباه السادة المساهمين أنه في حال عدم توافر نصاب الحضور المقرر قانوناً لصحة هذا الاجتماع، سوف يعقد اجتماع ثان للجمعية العامة العادية في ذات المكان ولذات جدول الأعمال، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 2022/04/5 الساعة 11:30 صباحاً، وتعتبر هذه الدعوة سارية على الاجتماع الثاني الذي يكون صحيحاً أيأ كان عدد الحاضرين.

يرجى من السادة المساهمين مراجعة مقر الشركة الكائن في – المرقاب – شارع خالد بن الوليد – برج المزايا (1) – الدور (24) اعتباراً من يوم الخميس الموافق 2022/03/17 من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الثالثة مساءً لاستلام بطاقات وتوكيلات الحضور (ت: 22063358)

والله الموفق ،،،

رئيس مجلس الادارة